

المجلد
شواهد عبد الله

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ١ جهاد اول سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ٢٤ حزيران سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣٠٩

القرى

صفحة	
١٠٦٣	قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧١
١٠٧٥	قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧١
١٠٧٨	قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١
١٠٨٠	قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧١

هكذا من أجل

نحس الحسين لله ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٦/١٩٧١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٧١

قانون بنك الانماء الصناعي

الفصل الاول

مبادئ عامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون بنك الانماء الصناعي لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الحكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
البنك	بنك الانماء الصناعي المؤسس بمقتضى احكام هذا القانون
المجلس	مجلس ادارة البنك
مشروع صناعي	اية مؤسسة اردنية يملكها القطاع الخاص وتعمل للربح وهي قائمة او ستقوم لتعنى بالتصنيع او السياحة او النقل الخاص بالسائحين او التعدين او التحويل الصناعي لمصادر الثروة الطبيعية او لخدماتها في المملكة.

فريق آخر
اية مؤسسة او جهاز من مؤسسات واجهزة الحكومة او اية حكومة اجنبية ، واية منظمة او جهاز او وكالة او مؤسسة تمويل دولية ، واي فرد او هيئة او شركة خاصة او عامة او جمعية تعاونية سواء اكان عاملاً او خاصاً ، افراداً او بالاشتراك.

المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون بنك يسمى (بنك الانماء الصناعي) يكون له شخصية معنوية واستقلال مالي واداري وخاتم خاص به وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة وان ينيب عنه في الاجراءات القضائية المتعلقة بها اولاى غايات اخرى النائب العام او اي شخص آخر ويمارس الصلاحيات المنصوص عليها في اي قانون او أنظمة او تعليمات صادرة بمقتضاه .

المادة ٤ - يكون المركز الرئيسي للبنك في عمان ، وله ان ينشيء فروعاً او وكالات وان يعين الوكلاء والمراسلين في داخل المملكة وخارجها .

المادة ٥ - تسري على البنك احكام قانون الشركات المعمول به ما لم يرد نص على خلاف ذلك في هذا القانون او في أنظمة البنك وتعليماته :

الفصل الثاني

غايات البنك

المادة ٦ - ان غايات البنك هي :-

- تشجيع المشاريع الصناعية ، وتشغيلها ، ومساعدتها وتوسيعها وتطويرها وتجديدها .
- زيادة فرص العمل في المملكة .
- تشجيع وتنمية ملكية القطاع الخاص لاسهم المشاريع الصناعية والسندات التي تصدرها .
- مساعدة سوق الاوراق المالية على النمو والتطور في المملكة .
- تشجيع الصناعات الصغيرة ، المحلية والبدوية وخاصة عن طريق تأسيس الجمعيات التعاونية الخاصة بها ودعم هذه الجمعيات بالمعونات الفنية والقروض المالية .
- تشجيع تحويل المشاريع الصناعية ، من مصادر التمويل الداخلية او الخارجية العامة او الخاصة والدولية .

المادة ٧ - يقوم البنك لتحقيق غاياته بما يلي :-

- تشجيع تأسيس المشاريع الصناعية ، وتوسيعها وتجديدها وتطويرها واعادة تنظيمها .
- تمويل المشاريع الصناعية بالقروض المضمونة لفترات الآجال وشراء سندات المشاريع الصناعية او اسهمها .
- الاكتتاب باسهم المشاريع الصناعية او ضمان بيعها او تملكها .
- شراء السندات ذات الدخل الثابت التي تصدرها المشاريع الصناعية .
- اصدار الكفالات والكفالات المقابلة .
- تزويد المشاريع الصناعية بالمشورة الفنية والمعونات الادارية اذا كانت بحاجة لها .
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والدراسات الفنية ودراسات تسويق الناج المشاريع الصناعية ، والحفز على اعداد الدراسات وتقييمها .
- اجتذاب رأس المال الاجنبي للمساهمة في المشاريع الصناعية واقرضها .
- تبني اية وسائل او تدابير يقررها المجلس لتحقيق غايات البنك شريطة ان تتسجم مع احكام هذا القانون .

المادة ٨ - في حالة مساهمة البنك في اخدى الشركات الساهمة لمجلس الادارة ان يعين عضواً او اكثر في مجلس ادارة تلك الشركة وفق ما يتفق عليه معها .

هكذا من اجل

المادة ٩ - ضمانات حقوق البنك لدى مدينيه يجوز لمجلس الادارة ان يقرر وضع يده على المشروع الصناعي الممنوح له القرض وان يتولى ادارته مباشرة او بواسطة مندوب او اكثر وفقا لما يراه مناسبا وذلك في حالة اخلال المدين بالتزاماته المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بالقرض ويحق لمجلس الادارة في هذه الحالة ان يمارس كافة الصلاحيات التي تقتضيها ادارة المشروع ومصاحبة البنك دون ان يكون للمدين اي حق بالتدخل او الاعتراض .

المادة ١٠ - البنك يحول بصلاحيات الاقتراض وتقديم السلف والكفالات للأفراد والمنظمات والهيئات الاعتبارية ، والدخول في عمليات التمويل ومعاملاته معهم ، حسب الشروط التي يراها مناسبة على ان تؤخذ الامور التالية بعين الاعتبار :-

- أ - امكانية الحصول على التمويل اللازم كليا او جزئيا من مصادر اخرى بشروط معقولة .
- ب - سلامة المشروع الصناعي من الوجهتين الفنية والاقتصادية .
- ج - مدى اسهام المشروع الصناعي في تنمية الموارد الاقتصادية في المملكة .
- د - قدرة المشروع الصناعي على تحقيق الربح .

المادة ١١ - ١ - لا يجوز للبنك منح القروض او القيام بأي نوع من انواع التمويل لاي مشروع صناعي الا :-

- أ - على اساس التزام اكيد من المستفيدين بالوفاء .
- ب - وبضمانات كافية وتشمل هذه الضمانات العقارات والآلات والمواد الخام والمواد المصنعة والكيبيالات والاسناد التجارية والسندات الحكومية والاسهم وغير ذلك من انواع الضمانات
- ج - وبعد التثبت من قدرة المشروع على ايفاء الدين .
- ٢ - بالرغم مما هو وارد او يرد في اية تشريعات اخرى :-

أ - تعتبر اموال البنك وحقوقه كاموال الخزانة العامة وحقوقها وله حق الامتياز في كافة ديونه ومطالبه على اموال المدين والكفيل والمشروع الصناعي المنقولة وغير المنقولة سواء اكانت مرهونة او مؤمنا عليها لديه او غير ذلك ولاستيفاء كافة ديونه وحقوقه بصرف النظر عن تاريخ نشوء هذه الديون والحقوق والديون والالتزامات الاخرى وسواء اكان المدين او الكفيل او المشروع الصناعي مفلسا او مهلدا بالافلاس او الاعسار وله تحصيل ديونه وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية او بموجب اي نظام يصدر لهذه الغاية .

ب - للبنك ان يطلب من دوائر تسجيل الاراضي وضع اشارة الحجر على الاموال غير المنقولة التي يملكها صاحب اي مشروع صناعي تأمينا لدينه المستحق .

ج - للبنك ان يطلب من دوائر تسجيل الاراضي بيع الاموال غير المنقولة التي يملكها صاحب اي مشروع صناعي استيفاء لديونه وفق احكام قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للمدين .

٣ - تسري احكام الفقرة السابقة على ديون البنك المستحقة وعلى كافلي وضامني قروض البنك .

٤ - لا يجوز اخراج اية اموال منقولة مرهونة للبنك من حيازة او تصرف او ملكية مدين للبنك الا بموافقة البنك الخطية ويقع باطلا كل اجراء يخالف لذلك .

المادة ١٢ - للبنك ان يطلب الحصول على ادلة كافية للتثبت من ان قروضه او اي تمويل آخر قد وُظفت في تحقيق الاغراض التي منحت من اجلها .

المادة ١٣ - للبنك ان يراقب مشاريع عملاته لضمان تشغيلها بكفاءة وعلى اساس سليمة .

الفصل الثالث

اختصاصات البنك

المادة ١٤ - تحقبقا لغايات هذا القانون ، يحول البنك الصلاحيات والسلطات التالية :-

- أ - ابرام العقود والاتفاقات وعقود الائحة مع اي فريق آخر .
- ب - قبول الهيئات والخدمات والانتفاع بها لاغراضه الخاصة سواء كانت اموالا او املاكا او حقوقا .
- ج - التعاقد مع عمالين او مهندسين او اي نوع اخر من الخبراء او المستشارين الاردنيين او الاجانب شريطة اعطاء الاولوية للاردنيين .
- د - امتلاك الاموال المنقولة وغير المنقولة ، بما في ذلك حق الارتباج والسندات والاسهم وسندات الايداع والكفالات والعقود والضمانات والمطالبات والقود والمسكوكات والشيكات والكيبيالات والسندات التجارية والقبولات بوجه عام وقبولات البنوك خاصة . والتحاويل البرقية واي وثائق وثيقة للمدين او الحق والتصرف بهذه الاموال ضمن الشروط وبالوسائل التي يقررها المجلس .
- هـ - كفالة الدفع مقابل اية وثيقة من الوثائق المدرجة في الفقرة السابقة .
- و - اصدار خطابات الاعتماد وخطابات الضمان .
- ز - تخصيص اي حق من حقوق البنك او المصلحة عليها .
- ح - فتح حسابات تجارية وايداع الودائع لاجل في اي بنك او شركة استثمار محلية او اجنبية دون تحديد السكان او القية .
- ط - كفالة القروض ووسائل التمويل التي يقدمها المستثمرون في المملكة او في الخارج للشاريع الصناعية .
- ي - الاقتراض من مصادر التمويل الداخلية او الخارجية شريطة :-

- ١ - اعتبار هذه القروض ديناً ممتازاً على موجودات البنك .
 - ٢ - كون الاقتراض مسن البنك المركزي الاردني قد تم حسب الشروط التي يضعها المحافظ لهذا الغرض .
 - ٣ - كون اصدار السندات المحلية قد تم بموافقة وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ومحافظ البنك المركزي .
 - ٤ - كون الاقتراض من المصادر الخارجية قد تم بموافقة الحكومة ، وان تكفل الحكومة القروض الخارجية وفوائدها اذا طلب منها ذلك .
- ك - امتلاك العقارات لاستعماله الخاص او فضاء لدين مستحق أصبح تحصيله مشكوكا فيه ، وله ان يمتلك العقارات والاموال المنقولة وغير المنقولة وعليه التصرف بها اذا كانت تلبس عن حاجات استعماله الخاص .
- ل - القيام بشكل عام بجميع الاجراءات والتدابير المتعلقة بممارسة صلاحياته بمقتضى احكام هذا القانون .

هكذا منذ الاجل

المادة ١٠ - للبنك ان يمنح القروض للصناعات الصغيرة بمبالغ لا تزيد عن (٥٠٠٠) دينار لاي عميل .

المادة ١٦ - يمنع على البنك :-

- أ - منح اية تسهيلات مالية للحكومة او البلديات او المشاريع الزراعية او مرافق الخدمات العامة واية مؤسسة لم يسمح هذا القانون بتقديم التسهيلات لها . ويستثنى من ذلك شراء اذونات او سندات الحكومة ، كما لا يشمل هذا المنع المشاريع الصناعية التي تساهم فيها او تقرضها الحكومة .
- ب - قبول الودائع بفائدة او دون فائدة الا بقرار من المجلس وبالشروط التي يحددها لكل وديعة .
- ج - تبني سياسة استثمار تتعارض مع السياسة الاقتصادية او السياسة النقدية في المملكة .
- د - اعادة تقدير رأسماله بقصد زيادة القيمة الاسمية لاسهمه ، او تجزئة السهم الواحد الى عدد اكبر من الاسهم .

الفصل الرابع

رأس المال

المادة ١٧ - رأس مال البنك المصرح به ثلاثة ملايين دينار مقسومة على ثلاثة ملايين سهم قيمة كل منها دينار واحد . وتقسّم الاسهم الى نوعين :-

- أ - اسهم عادية (عددها ١٠٠٠٠٠٠٠) تساهم بها الحكومة .
- ب - اسهم ممتازة (عددها ٢٠٠٠٠٠٠) يساهم بها القطاع الخاص .

المادة ١٨ - تسدد مساهمة الحكومة في رأس مال البنك على النحو التالي :-

- أ - تحوّل موجودات صندوق الانماء الصناعي الى البنك بمقدار ان يجري تقديره خلال شهر من العمل بهذا القانون .
- ب - ويدفع رصيد المساهمة على ثلاثة أقساط متساوية ، الاول بتاريخ تأسيس البنك ، الثاني خلال (١٢) شهر بعد تاريخ التأسيس ، والثالث خلال (١٨) شهرا منه .

المادة ١٩ - تطرح الاسهم الممتازة للبيع بالطريقة وفي الاوقات التي يقررها المجلس ويسدد القطاع الخاص قيمة الاسهم الممتازة التي اكتتب بها بالطريقة وبعدد الاقساط التي يقررها المجلس .

المادة ٢٠ - يحدد قيد الاستدراكات الخاصة بالفائدة المستحقة على المبالغ المقرضة ونقصات التشغيل واستهلاك الموجودات واي نوع من انواع الاحتياطي يجري توزيع الارباح السنوية كما يلي :-

- أ - يوزع على اصحاب الاسهم الممتازة ربعا حده الادنى المضمون ٦٪ سنويا للسهم الواحد ولهم الاولوية في اية ارباح تزيد عن الحد الادنى المضمون على ان لا تتجاوز ١٠٪ سنويا للسهم الواحد وفيما زاد على ذلك تتساوى الاسهم العادية والممتازة فيما يصيبها من فائض الارباح التي تزيد عن ١٠٪ .
- ب - اذا نقصت الارباح المعبدة للتوزيع في سنة ما عن الحد الادنى المضمون فان الحكومة ملزمة بمقتضى هذا القانون بتطبيقه القرض ودفع الفرق للبنك لتوزيعه على الاسهم الممتازة ولا تعتبر مثل هذه التدفقات دينا للحكومة على البنك .

ج - يجوز ان يوزع ما يزيد من الارباح عن ٦٪ في السنة على شكل اسهم او سندات خاصة بالبنك .
د - تعفى ارباح البنك الموزعة وغير الموزعة من ضريبي الدخل والشؤون الاجتماعية .

المادة ٢١ - أ - يجوز زيادة مساهمة الحكومة في رأس مال البنك بقرار مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الاقتصاد الوطني كلما رأى ضرورة لذلك ، وتسري على هذه الزيادة الاحكام الواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاها بالنسبة للاسهم العادية .

ب - للحكومة بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب من المجلس شراء الاسهم الممتازة على ان تسري على هذه الاسهم بمجرد انتقالها الى الحكومة الاحكام الواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاها بالنسبة للاسهم العادية .

ج - يجوز زيادة مساهمة حملة الاسهم الممتازة في رأس مال البنك بقرار من الهيئة العامة في اجتماع غير عادي بموافقة الاكثرية المطلقة لحملة الاسهم الممتازة على ان تسري على هذه الاسهم الاحكام الواردة في هذا القانون او اية أنظمة تصدر بمقتضاها بالنسبة للاسهم الممتازة .

المادة ٢٢ - يقرر المجلس نسبة عدد الاسهم التي يمكن ان يمتلكها الاجانب وله ان يرفض اية مساهمة من هذا النوع دون بيان الاسباب .

المادة ٢٣ - أ - لكل سهم عادي او ممتاز صوت واحد في جميع الامور المعروضة على الهيئة العامة .

ب - لا يشترك حملة الاسهم العادية في انتخاب اعضاء المجلس .

ج - في كل الاحوال لا يجوز ان تزيد مجموع الاصوات التي يدلي بها حملة الاسهم العادية في اي اجتماع عن نسبة مساهمة الحكومة في رأس المال .

المادة ٢٤ - أ - لا يجوز الغاء البنك او تصفيته الا بقانون .

ب - في حالة تصفية البنك ، توزع موجوداته على اسهمه وتبلغ اولا قيمة الاسهم الممتازة على الاقل ما يصيب السهم الواحد من قيمته الاسمية .

ج - يعفى البنك من اية متطلبات او واجبات مترتبة او ستترتب في المستقبل على البنوك .

الفصل الخامس

تنظيم البنك وادارته

المادة ٢٥ - يقوم بتنظيم شؤون البنك وادارة اعماله مجلس ادارة ومدير عام وجهاز تنفيذي من الموظفين والمستخدمين .

المادة ٢٦ - يؤلف مجلس الادارة من تسعة اعضاء او اكثر (على الا يزيد على خمسة عشر عضوا) على الوجه التالي :

أ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني

ب - ممثل عن مجلس الاعمار

ج - ممثل عن البنك المركزي

د - ممثلان عن البنوك التجارية

هـ - ممثل عن الغرف الصناعية

و - ثلاثة ممثلين عن حملة الاسهم الممتازة

ز - ممثل او اكثر يجري تعيينه حسب احكام المادة ٣١ من هذا القانون .

المادة ٢٧ - يجري تعيين ممثل وزارة الاقتصاد الوطني وممثل مجلس الاعمار وممثل البنك المركزي بقرار من وزير الاقتصاد الوطني ونائب رئيس مجلس الاعمار وموظف البنك المركزي على التوالي . وفي حالة غياب اي منهم ينتدب ممثل آخر بنفس الطريقة لينوب عن العضو الغائب خلال مدة غيابه .

هكذا عند العمل

المادة ٢٨ - يجري تعيين ممثلو البنوك التجارية حسب الترتيب التالي :

أ - تدرج أسماء البنوك العاملة في المملكة في قائمة حسب مقدار مساهمتها في رأس المال ، الأعلى فالأدنى ، وإذا تساوت مساهمة بنكين أو أكثر فترتب الأسماء في الجدول وفقا للحروف الأبجدية شريطة ألا تقل مساهمة البنك في رأس المال عن (٥٠.٠٠٠) دينار .

ب - يكون ممثلا البنكين المدرج اسمهما في أعلى القائمة ممثلين للبنوك التجارية في المجلس ويتبع ترتيب الدوري بعد ذلك في تعيين خلفهما .

ج - إذا نقصت مساهمة بنك عن (٥٠.٠٠٠) دينار في أي وقت ، تسقط عضوية ممثله ويشطب اسم البنك من القائمة .

د - لا تشارك أسهم البنوك المسجلة اسمائها في القائمة في انتخابات أعضاء المجلس الآخرين .

المادة ٢٩ - يجري تعيين ممثل الغرف الصناعية بقرار من مجلس اتحاد هذه الغرف . وإلى أن ينشأ هذا الاتحاد يكون الممثل هو مندوب غرفة صناعة عمان الذي ينسبه مجلسها بموافقة وزير الاقتصاد الوطني .

المادة ٣٠ - ١ - يشترط أن لا تقل مساهمة أي عضو من ممثلي حملة الأسهم المتأخرة في رأس مال البنك عن (٥٠) ألف دينار بالنسبة للبنوك التجارية و (٥٠٠) دينار بالنسبة لباقي المساهمين .

ب - تسقط العضوية إذا نقصت قيمة المساهمة خلال مدة العضوية عن هذه المبالغ .

المادة ٣١ - إذا بلغت مساهمة أي شخص أو بنك أو مؤسسة خاصة في البنك ١٠٪ من رأسماله المصرح به فيحق لهذا المساهم أن يعين ممثلا له عضوا في المجلس على أن لا يكون له حق الاشتراك في انتخابات المجلس . وتسقط هذه العضوية إذا قلت المساهمة عن هذه النسبة .

المادة ٣٢ - تكون مدة العضوية في المجلس ٣ سنوات قابلة للتجديد باستثناء ممثلي البنوك التجارية العاملة في المملكة التي تكون عضويتها لمدة سنة واحدة .

المادة ٣٣ - تحدد علاوات أعضاء المجلس بقرار منه على أن لا تتجاوز (٧٥٠) دينارا في السنة محسوبة بالنسبة لعدد الجلسات التي يحضرها العضو أو نائبه .

المادة ٣٤ - ١ - ينتخب رئيس المجلس ونائبه من بين أعضائه بمقتضى أحكام قانون الشركات ويقوم رئيس المجلس بممثل البنك في علاقاته مع الحكومة ويمارس نائبه صلاحياته عند غيابه .

ب - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها الرئيس أو بناء على طلب خطي يقدمه أربعة أعضاء يوضحون فيه أسباب عقد الاجتماع ويجب أن لا يقل عدد الاجتماعات عن مرة واحدة في الشهر .

ج - يتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور ثلثي أعضاء المجلس وتتخذ القرارات بالأكثرية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يكون للرئيس صوت مرجح .

د - يعين المدير العام أحد موظفي البنك أميناً عاماً للمجلس يكون مسؤولاً عن تدوين وقائع الجلسات التي يوقدها رئيس المجلس والمدير العام وهذا الموظف ، كما يكون مسؤولاً عن تدوين قرارات المجلس ويجب أن يوقعها أعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة التي اتخذت فيها هذه القرارات .

هـ - إذا توفي أي عضو من أعضاء المجلس أو استقال أو انقضى عن عمله أو لقد مركزه لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء مدة عضويته فيعين شخص آخر في مكانه الذي خلا لأكمال المدة الباقية حسب إجراءات التعيين الأولى إذا كان العضو معينا ، أما إذا كان منتخبا فيحل محله المرشح الذي حاز على أكبر عدد من الأصوات ولم ينجح في الانتخابات الأخيرة .

و - للمجلس أن يسمح لمراقبين أو خبراء أو مستشارين أو موظفين بحضور اجتماعاته دون أن يكون لهم حق التصويت .

المادة ٣٥ - للمجلس أن يؤلف لجائنا خاصة يعهد إليها ببعض صلاحياته أو بالقيام بوظائف وواجبات معينة ، ويمكن أن تشمل عضوية هذه اللجان أعضاء المجلس والمدير العام ونائبه وموظفين الجهاز التنفيذي ، وتحسد صلاحيات هذه اللجان ومجالات عملها بقرارات المجلس التي تتضمن تأليفها .

المادة ٣٦ - للمجلس وحده أن يمارس المهام التالية :-

أ - تقرير السياسة العامة للبنك ووضع الانظمة الداخلية الضرورية التي يجب عرضها على الهيئة العامة للمصادقة عليها في أول اجتماع يعقد لها .

ب - وضع الانظمة والتعليمات التطبيقية لتوضيح واجبات موظفي البنك ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم وضمان القيام بها على أفضل الوجه .

ج - تحديد عدد الوظائف في البنك وتصنيفها ودرجاتها ورواتبها .

د - تعيين المدير العام ونائبه والخبراء والمستشارين والمهامي أو المستشار القانوني وطبيب مستخدمي البنك .

هـ - تعيين مدققي الحسابات وتقرير أجورهم .

و - تأسيس الفروع والوكالات وتعيين المراسلين داخل المملكة وخارجها .

ز - تحديد سعر فائدة الاقراض وشروطها .

ح - الاستمارة من أية جهة داخل المملكة وخارجها .

ط - إصدار الأسهم أو السندات لزيادة رأسمال البنك العامل .

ي - تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن البنك .

ك - اعتماد التقرير السنوي للبنك قبل عرضه على الهيئة العامة .

ل - وضع التعليمات المتعلقة بالأمور التالية :-

١ - شروط منح القروض والمشاريع الصناعية وكيفية تحصيلها .

٢ - المساهمة في رؤوس أموال المشاريع الصناعية أو شراء سنداتها .

٣ - إدارة الأوراق المالية في محفظة البنك .

٤ - توظيف موجودات البنك السائلة بما في ذلك استثمارها في مستندات الحكومة .

٥ - الحفاظ على أموال البنك ومستقبلاته ووثائقه ونماذجها وضمان اجراءات المراقبة الذاتية وغير ذلك من الاحتياطات لحمايتها من سوء التصرف .

٦ - تحديد أنواع الضمانات المقبولة تأمينات القروض التي يملكها البنك بما في ذلك رهن الأموال المنقولة وغير المحقولة ، وشروط تأمين هذه الرهونات ضد الاخطار المتخلفة خلال مدة الرهن ، وكذلك الأسهم والسندات والوكالات الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية .

هكذا من الأصل

٧ (تقديم التواصي لمجلس الوزراء حول تعديل هذا القانون في ضوء الخبرة والتطبيق .
المادة ٣٧- ١ - اذا كان لأي عضو مصلحة في اتخاذ أي قرار من قرارات المجلس فعليه ان يعلن ذلك وان ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها موضوع القرار .

ب- لا يجوز لأي عضو في المجلس الحصول على قروض شخصية من البنك .

ج- لا يجوز لعضو حضور الجلسات التي تتخذ فيها قرارات بمنح قروض لمشاريع صناعية تزيد مساهمته الشخصية فيها عن ٥٪ من رأسمالها .

المادة ٢٨- يشمل الجهاز التنفيذي جميع موظفي البنك ومستخدميه الذين تنظم الشؤون المتعلقة بهم أنظمة وتعليمات خاصة يضعها المجلس وتحدد فيها طرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام وسلم الرواتب والعلاوات والمكافآت وتعيين الواجبات ونص القسم والاجراءات التأديبية والصرف من الخدمة والعزل وسائر حقوقهم في التوظيف او صندوق الادخار وغير ذلك من الامور المتعلقة بهم شريطة الا تكون رواتبهم او مكافآتهم او تعويضاتهم محسوبة على اساس الربح الصافي للبنك .

المادة ٣٩- يكون المدير العام رئيس الجهاز التنفيذي وهو المسؤول وحده عن تطبيق السياسة العامة والأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس ، ويمثل البنك في جميع علاقاته مع الجمهور والمؤسسات الاخرى ما عدا دوائر الحكومة كما يمثل البنك في كل المعاملات القضائية المتصلة باعمال البنك ونشاطاته ويحضر اجتماعات المجلس ويؤدي فيها بآرائه دون ان يكون له حق التصويت .

المادة ٤٠- على المدير العام ان يقدم للمجلس كل المعلومات المتوافرة والتوصيات التي تمكن المجلس من وضع السياسة العامة للبنك ، وغير ذلك من الوثائق ومشاريع القرارات التي يرى ضرورة اصدارها لتحقيق اهداف البنك وتنفيذ سياسته العامة .

المادة ٤١- يقوم نائب المدير العام بمساعدة المدير العام في ادارة اعمال البنك ويمارس الصلاحيات الممنوحة له بموجب الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن المجلس كما يمارس صلاحيات المدير العام عند غيابه .

المادة ٤٢- يجب ان يتفرغ المدير العام وثانيه تفرغاً كاملاً لإدارة البنك ، ولا يجوز للمدير العام ان يكون عضواً في مجلس ادارة اي بنك او مؤسسة تجارية او مشروع صناعي الا بموافقة المجلس .

المادة ٤٣- يعتبر اي عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك او متدرب لخدمة اي مشروع صناعي للبنك مصلحة مالية فيه يرى الذمة بالنسبة لأي قرار اتخذته بحكم قيامه بهذه الاعمال ، ويتحمل البنك جميع التكاليف والنفقات المترتبة على مقاضاته بسبب هذه الاعمال الا اذا ثبت عليه بحكم الالزام المقصود او التقصير في اداء واجباته .

المادة ٤٤- لا يعتبر اي عضو من اعضاء المجلس او موظف او مستخدم في البنك مسؤولاً عن اية خسارة او مصروفات لحقت بالبنك بسبب نقص او انخفاض في قيمة عقار او سند يحتفظ به البنك كضمان لقروضه ، او بسبب افلاخ من عمل او ملحق او فقدان السيولة في موجوداته او اخلاطه بالقانون ، الا اذا رأى المجلس ان الخسارة او الانقراض ناجم عن خطأ مقصود او افعال متعمدة او سوء سلوك واضح ارتكبه عضو المجلس او الموظف او المستخدم عند تأدية واجباته .

المادة ٤٥- ان برادة الذمة المنصوص عليها في المادتين ٤٣ و ٤٤ لا تحول دون حصول عضو المجلس او الموظف او المستخدم في البنك على حقوقه المقررة بمقتضى احكام اي قانون او نظام او اتفاق او قرار للهيئة العامة او غير ذلك .

الفصل السادس

اجتماع الهيئة العامة للمساهمين

المادة ٤٦- ١ - يعقد الاجتماع العادي للهيئة العامة للمساهمين خلال مدة اقصاها اربعة اشهر تلي انتهاء السنة المالية للبنك .

ب- تعقد اجتماعات فرق العادة للهيئة العامة للمساهمين بناء على قرار من المجلس او بطلب خطي من مساهمين يملكون ما لا يقل عن ٣٠٪ من قيمة اسم البنك .

المادة ٤٧- يجري اعلام المساهمين عن مواعيد اجتماعات الهيئة العامة قبل اسبوعين على الاقل من موعد الاجتماع وذلك عن طريق الاعلان في صحيفتين محليتين وترسل اشعارات الدعوة بالبريد المقصود الى المساهمين المسجلين في دفتر البنك حسب آخر المعلومات عن عناوينهم .

المادة ٤٨- ١ - يكتمل النصاب القانوني للهيئة العامة بحضور ٥٠٪ من حملة الاسهم الممتازة اوصالة او وكالة ، واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لاشعار آخر يعين ويعلن عنه في صحيفتين محليتين هل الاقل ويعتبر النصاب القانوني لذلك الاجتماع مكتملاً مهما كان عدد الحضور من حملة الاسهم الممتازة .

ب- تتخذ القرارات بالاكثرية المطلقة لعدد الاصوات التي يملكها المساهمون بما في ذلك الاسهم العادية .

ج- لا يشترك في انتخابات اعضاء مجلس الادارة حملة الاسهم العادية والاسهم الممتازة الخاصة بالمؤسسات التي تزيد مساهمتها عن ١٠٪ من رأس المال المصرح به .

الفصل السابع

الحسابات والتقارير

المادة ٤٩- تمسك حسابات البنك بالطريقة وبالشكل اللذين يقررها المجلس .

المادة ٥٠- يدقق حسابات البنك مدققون قانونيون مصرح لهم بالعمل في المملكة .

المادة ٥١- تبدأ سنة البنك المالية في (١) كانون الثاني وتنتهي في (٣١) كانون الاول من كل عام .

المادة ٥٢- ينظم البنك خلال الاشهر الاربعة التالية لانتهاء سنته المالية تقريراً شاملاً لنشاطه وبياناتاً كاملاً بموجوداته ومطلوباته ، وحساب ارباحه وخسائره ونسخة من حساباته الختامية مصلة من مدققي الحسابات .

المادة ٥٣- يجري تنظيم حسابات البنك وتقرير المجلس السنوي بمقتضى احكام قانون الشركات وتعرض هذه البيانات على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي وتنتشر كشوفات الحسابات الختامية بعد اقرارها في الجريدة الرسمية .

هكذا من الفصل

المادة ٦١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

احمد بن محمد بن طلال

19V1/7/12

وزير الشؤون الإسلامية والثقافة والأسرة والتربية والتعليم والأوقاف	وزير الاشغال العامة محمد الفرحان	وزير التنمية الريفية
---	--	----------------------------

جہاں میں ہیں

الاحتياطي

الفصل التاسع

سرية العمل في البنك

ب- يجوز للمالك اي مشروع صناعي عدم اطلاق اي عضو من اعضاء المجلس على تفاصيل مشروعة اذا كان هذا العضو مالكا للمشروع ومماثل ومنافس وعلى هذا العضو ان ينسحب من الجلسة التي يبحث فيها طلب ذلك المشروع .

الاعفاء من الضرائب

المادة ٥٧ - يعفى موظفو البنك ومستخدموه ومستشاروه الذين لا يحملون الجنسية الاردنية من اية ضريبة على ما يدفعه لهم البنك من رواتب او مكافآت او اجور.

الفصل الحادي عشر

احکام عامہ

المادة ٥٨ - لا تسري احكام قانون تسوية ديون المزارعين رقم ١٣ لسنة ١٩٦٥ واي قانون معدل له او يحل محله على ديون البنك وقروضه

الأداة ٥٩ - على الحكومة ودوائرها المختصة تقديم جميع المساعدات الممكنة لأبنائك القيام بواجباته وتحقيق أهدافه .

نحو الحسب للشعب من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧١/٦/٩

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٧١

قانون وزارة النقل

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون وزارة النقل لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
المادة ٢ - يكون للمعارات والكلمات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

السوزارة وزارة النقل.
وسائل النقل جميع المركبات والآليات الحركة والمنحركة التي تستخدم في نقل مختلف انواع البضائع او الاشخاص والمملوكة من قبل الدولة والمؤسسات والهيئات والشركات والافراد او المرخص لها بالعمل في المملكة الاردنية الهاشمية وفق اتفاقات او قوانين او أنظمة او قرارات خاصة.
وسائل النقل جميع السبل المعدة لسير وسائل النقل ومنشأتها وملحقاتها ، كما تشمل السكك الحديدية والموانئ والمطارات والناييب نقل الثروات السائلة والغازية وطرق النقل البحري والجوي ضمن المياه الإقليمية او اجواء المملكة الاردنية الهاشمية.

المادة ٣ - تشرف الوزارة على المديرية والمؤسسات التالية :

- ١ - مديرية الطيران المدني
- ٢ - مؤسسة عالية للطيران المدني
- ٣ - مديرية ميناء العقبة
- ٤ - المؤسسة البحرية لميناء العقبة
- ٥ - ادارة الخط الحديدي الحجازي الاردني
- ٦ - مديرية الارصاد الجوية
- ٧ - اية دائرة او مؤسسة حكومية اخرى تمارس اختصاصات تتعلق بشؤون النقل .

المادة ٤ - يناط بالوزارة تنظيم قطاع النقل في المملكة بكل ما يشتمل عليه من وسائل ووسائل نقل ، ومعدات ثابتة ومتحركة ، وعاملين ، وخدمات مرافقة وملازمة وتوجيهية ، وفق خطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

المادة ٥ - تشرف الوزارة ، بالاشتراك مع الجهات المختصة ، على وضع الخطط والدراسات اللازمة لتكبير وتطوير شبكات الطرق خارج حدود البلديات ، وفقاً للحاجة الاقتصادية والاجتماعية .

المادة ٦ - تتولى الوزارة ، بالاشتراك مع الجهات المختصة ، وضع دراسات بعيدة المدى لاحتياجات البلاد من وسائل ووسائل النقل ووضع مواصفاتها العامة ، آخذة بعين الاعتبار حركة النقل وكميته ، وكثافة السير والعوامل الاخرى البشرية والاجتماعية والجغرافية .

المادة ٧ - تقوم الوزارة ، بالتعاون مع الجهات المختصة ، باعداد القوانين والانظمة والتعليمات التي تنظم شؤون وسائل النقل بما يتلاءم وحركة النقل الخارجي والداخلي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة والاشراف على تنفيذ تلك القوانين والانظمة والتعليمات .

المادة ٨ - تتولى الوزارة وضع وتنفيذ برامج انشاء وتجهيز الخطوط الحديدية وتعاون مع وزارة الاشغال العامة في هذا المجال بالنسبة لوسائل النقل الاخرى وذلك وفقاً للجدوى الاقتصادية ومتطلبات الصالح العام .

المادة ٩ - تشرف الوزارة على تشغيل وتطوير السكك الحديدية القائمة والتي ستمدد في المملكة ، وفق القوانين والانظمة الخاصة بمؤسساتها .

المادة ١٠ - تتولى الوزارة تحديد احتياجات البلاد من وسائل النقل المختلفة في حدود خطط التنمية واستيعاب وسائل النقل . ويراعى ذلك عند منح رخص استيراد هذه الوسائل من قبل الوزارة المختصة .

المادة ١١ - تقوم الوزارة مباشرة او بواسطة الدوائر المعنية بمنح رخص ممارسة العمل في النقل البري الداخلي والخارجي والنقل البحري ، والنقل الجوي للافراد والشركات والمؤسسات والوكالات .

المادة ١٢ - تتولى الوزارة تحديد اجور وتعريفات نقل البضائع والاشخاص لوسائل النقل .

المادة ١٣ - تقوم الوزارة بتنظيم اتفاقات النقل بين الحكومة واصحاب وسائل النقل .

المادة ١٤ - تتولى الوزارة بالاشتراك مع الوزارات والدوائر المختصة اعداد اتفاقات الترانزيت والاشراف على تنفيذها .

المادة ١٥ - لغايات تطوير ميناء العقبة ، تتولى الوزارة بالتعاون مع الوزارات المعنية اعداد وتنفيذ التشريعات الخاصة بانشاء منطقة حرة وادارتها في الميناء المذكور .

المادة ١٦ - لاغراض المساهمة في رسم السياسة العامة لقطاع النقل ، والتنسيق بين دوائره ومؤسساته ، يشكل مجلس اهل النقل في المملكة يتم تعيين اعضائه من القطاعين العام والخاص ، ويراعى في ذلك علاقتهم الوظيفية والعملية بقطاع النقل .

المادة ١٧ - لمحدد عضوية المجلس اهل النقل وصلاحياته وجميع الامور المتعلقة به بنظام خاص يصدر لهذه الغاية :

هكذا من الجاهل

المادة ١٨ - يجوز أن يحل المجلس الأعلى للنقل ، بموجب أنظمة خاصة تصدر لهذه الغاية تاريخياً ووفق مراحل انتقال وتوزيع زمنية محل كل أو بعض مجالس الإدارة والمجان والمخيمات التابعة للوزارة ، وفقاً لاحتياجات العمل ومنع الازدواجية .

المادة ١٩ - لغايات إعادة تنظيم قطاع النقل والتنسيق بين دوائره ومؤسساته والمساعدة في مازمة الوزارة لصلاحيتها بحق لوزير النقل أن يطلب من الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والخاصة والشركات ذات العلاقة بالنقل انتداب موظفين ومستخدمين مختصين للعمل في الوزارة وفق القوانين والأنظمة المرعية .

المادة ٢٠ - تلغى أحكام أي تشريع آخر إلى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء ، بموافقة الملك بأن يضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٧١/٦/٩

أحمد بطال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الأشغال والتمهيد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عبد الله صلاح	أحمد اللوزي	صبيح أمين عمرو	وصفي التل

وزير الثقافة والأعلام	وزير الداخلية والشؤون	وزير الدولة	وزير دولة
والسياحة والآثار	البلدية والقروية	العالية	دولة
عبدان أبو عوده	يعقوب أبو غوش	فواز الروسان	أميل الهوري

وزير الصحة	وزير الداخلية ووزير	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
الشؤون الاجتماعية والعمل	بالوكالة المراسلات بالوكالة	عمر عبد الله	عمر النابلسي
محمد البشير	أبراهيم الجباشه		

وزير التعليم والاعمال	وزير الأشغال العامة	وزير التربية والتعليم والاعمال
النقل	محمد الفرحان	والشؤون والمقدسات الإسلامية
أليس المعشر		اسحق الفرحان

في الحسين لله ملك الله الملكة لفرقة الحاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٦/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يأتي ما جاء في الفقرة (ج) من المادة (٢) من القانون المعدل رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٨ ويستعاض عنه بما يلي :

١ - إذا نص في أي اتفاق اقتصادي أو تجاري على جواز استيفاء أي رسم أو ضريبة بنسبة ما لم يستيفأها بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر .

٢ - إذا لم يرد نص صريح في أي اتفاق اقتصادي أو تجاري على الإعفاء من الرسوم والضرائب الإضافية فيم استيفأها بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر .

المادة ٣ - تلغى المادة (٣) من القانون المعدل رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٨ ويستعاض عنها بالمادة التالية :

(يعتبر كل ما حصل من الرسوم والضرائب اعتباراً من تاريخ العمل بالقوانين الخاصة بها حتى تاريخ نفاذ هذا القانون بأنه تم بمقتضى أحكامه ولا يجوز المطالبة باستردادها بأي وجه كان) .

هكذا من الأصل

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧١/٦/١٢

أحمد بن طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	احمد الازوي	صبيح امين عرو	وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار	وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون
عبدان ابو عوده	يحيى بن غوش	فواز الروسان	اميل الطوري
وزير الصحة ووزير لشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	وزير الداخلية ووزير المواصلات بالوكالة	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الجهاشة	محمد الفرحان	اسحق الفرحان
وزير العدل	وزير الاشغال العامة	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمقاييس الاسلامية	اسحق الفرحان
اليس المشر	محمد الفرحان		

نحن الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٦/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع بهقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧١

قانون معدل لقانون المسكرات

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع قانون المسكرات رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية عشرة من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (٢) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٢ - يجوز للوزير اعادة رسوم المكوس المدفوعة او اية نسبة منها عند تصدير المسكرات مع مراعاة الشروط التالية :-

أ - يجري التصدير بالصورة التي يعينها الوزير .

ب - على المصدر ان يثبت للوزير خلال ستة اشهر من تاريخ التصدير وصول المسكرات الى المكان المشحونة اليه وتزويها فيه .

أحمد بن طلال

١٩٧١/٦/١٢

وزير الصحة	وزير العدلية	وزير المالية/الجمارك	رئيس الوزراء
فواز الروسان	احمد الازوي	وصفي التل	

هذا من اصل